



قرار وزير العدل رقم 02/م.م.ب/20 بتاريخ 16 يناير 2020

فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بمصالح كتابة الضبط وكتبة النيابة العامة
بالمحاكم المعتبرة في حكم أقسام ومصالح بالإدارة المركزية

إن وزير العدل :

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 04 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة
النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية حسبما وقع تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 شوال 1426 (2 ديسمبر 2005) بشأن تحديد قواعد
تنظيم القطاعات الوزارية واللائحة الإداري؛
وعلى المرسوم رقم 2.10.310 الصادر في 07 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل 2011) بتحديد
اختصاصات وتنظيم وزارة العدل؛
وعلى المرسوم رقم 2.11.681 الصادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25 نوفمبر 2011) في شأن
كيفيات تعين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية؛
وعلى قرار وزير العدل رقم 10.939 الصادر في 04 دي الحجة 1421 (29 يناير 2001) بتعديل القرار
رقم 441.90 الصادر في 12 محرم 1408 (07 سبتمبر 1987) بتحديد اختصاصات وتنظيم كتابات الضبط
وكتابات النيابة العامة بالمحاكم.

قرر ما يلي:

◆◆◆

المادة الأولى

تعلن وزارة العدل عن فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بمصلحة كتابة الضبط وكتبة
النيابة العامة بالمحاكم المعتبرة في حكم أقسام ومصالح بالإدارة المركزية لجميع الموظفين والموظفات بوزارة
العدل، وفق الجدول الملحق بهذا القرار.

المادة الثانية

يفتح باب الترشيح لتقلد مهام رئيس كتابة الضبط وكتبة النيابة العامة المعتبرة في حكم قسم بالإدارة
المركزية في وجه :

1- الموظفين الرسميين والأعوان المتعاقدين الذين يتوفرون بتاريخ آخر أجل لإيداع ملفات الترشيح على
الشروط التالية:

- أن يكونوا مرتبين، على الأقل، في درجة منتدب قضائي من الدرجة الثانية، أو في إحدى الدرجات ذات
ترتيب استدلالي مماثل؛
- أن يكونوا حاصلين، على الأقل، على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة منتدب قضائي من الدرجة
الثالثة أو درجة مماثلة؛
- أن يتوفروا على الأقل، على أربع سنوات (04) من الخدمة الفعلية بصفة مرسم أو خمس (05) سنوات
بالنسبة للأعوان المتعاقدين؛
- أن يكونوا قد مارسوا مهام رئيس مصلحة.

2- الموظفين المرسمين والأعوان المتعاقدين المزاولين لمهام رئيس قسم في تاريخ الإعلان عن شغور المناصب.

المادة الثالثة

يفتح باب الترشيح لتقلد مهام رئيس كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة المعترفة في حكم مصلحة بالإدارة المركزية في وجه :

1- الموظفين المرسمين والأعوان المتعاقدين الذين يتوفرون بتاريخ آخر أجل لإيداع ملفات الترشيح على الشروط التالية:

- أن يكونوا مرتبين، على الأقل، في درجة منتدب قضائي من الدرجة الثانية، أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل؛

- أن يكونوا حاصلين، على الأقل، على شهادة أو دبلوم يسمح بولوج درجة منتدب قضائي من الدرجة الثالثة أو درجة مماثلة؛

- أن يتوفروا على الأقل، على سنتين (02) من الخدمة الفعلية بصفة مرسم أو ثلا (03) سنوات بالنسبة للأعوان المتعاقدين؛

2- الموظفين المرسمين والأعوان المتعاقدين المزاولين لمهام رئيس مصلحة في تاريخ الإعلان عن شغور المناصب.

المادة الرابعة

تحدد مهام المناصب المزمع شغلها وكذلك الكفاءات المطلوبة، وفق بطاقة موقع العمل المرفقة بهذا القرار.

المادة الخامسة

- يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية :
- طلب الترشيح؛
- وصل التسجيل الإلكتروني؛
- سيرة ذاتية تتضمن مؤهلات المترشح ونبذة من مساره المهني، وكذلك المهام والوظائف التي زاولها؛
- برنامجه العمل والمنهجية التي يقترحها المترشح في شأن تدبير الوحدة الإدارية المعنية وتطويرها والرفع من أدائها؛
- رأي الرئيس المباشر حول الكفاءة المهنية للمترشح.

يعين على السادة الموظفين المتوفرين على الشروط المطلوبة والراغبين في شغل أحد المناصب المعلن عنها،

سحب استمارة الترشيح من موقع مديرية الموارد البشرية drh.justice.gov.ma

المادة السادسة

يسجل طلب الترشيح وجوبا على البرمجية المعدة لهذا الغرض بموقع مديرية الموارد البشرية drh.justice.gov.ma ابتداء من يوم الخميس 16 يناير 2020 إلى غاية الساعة الرابعة والنصف زوالا من يوم الجمعة 31 يناير 2020؛ والذي يعتبر كآخر أجل للتسجيل الإلكتروني؛ وتوجه الوثائق المطلوبة تحت إشراف السلم الإداري، ونسخة منها عن طريق الفاكس على أحد الرقمين التاليين: 0537731017 و 0537722092، إلى مديرية الموارد البشرية بوزارة العدل إلى غاية يوم الأربعاء 12 فبراير 2020، والذي يعتبر كآخر أجل للتوصيل بهذه المديرية بملفات الترشيح؛ ترفض طلبات الترشيح غير المسجلة الكترونيا أو المسجلة دون التوصل بالوثائق المطلوبة، أو المتوصلا بها خارج الأجل المشار إليه أعلاه.

المادة السابعة

تطبيقا للمادتين 6 و 9 من المرسوم رقم 2.11.681 تعين بقرار توزير العدل لجنة خاصة بإجراء مقابلات الانتقاء والتي سيحدد تاريخ ومكان إجرائها لاحقاً.

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار على بوابة التشغيل العمومي www.emploi-public.ma وعلى الموقع الإلكتروني لمديرية الموارد البشرية drh.justice.gov.ma، ويلصق بالمركز المركزي للوزارة وكذا بجميع محاكم المملكة.

عن وزير العدل وبنفوذ منه
مدير الموارد البشرية
الإمضاء : فؤاد محيي



ملحق قرار وزير العدل رقم 02/م.م.ب/20 بتاريخ 16 يناير 2020
**فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤلية الشاغرة بمصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة
 بالمحاكم المعترفة في حكم أقسام ومصالح بالإدارة المركزية**

1- رؤساء الأقسام:

الرقم الترتيبى	المناصب الشاغرة
1	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس
2	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء
3	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف التجارية بفاس

2- رؤساء المصالح:

الرقم الترتيبى	المناصب الشاغرة
1	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتمارة
2	رئيس مصلحة كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط
3	رئيس مصلحة كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة
4	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالقنيطرة
5	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بمشرع بلقصيري
6	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالمحمدية
7	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالجديدة
8	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة التجارية بفاس
9	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بقلعة السراغنة
10	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بأزرو
11	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية
12	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بإنزكان
13	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتزنيت
14	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة التجارية بأكادير
15	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بطنجة
16	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بسطات
17	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بخريبكة
18	رئيس مصلحة كتابة الضبط المحكمة الابتدائية بخريبكة
19	رئيس مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بالناظور
20	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بالناظور
21	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة التجارية بمراكش
22	رئيس مصلحة كتابة النيابة العامة لدى المحكمة التجارية بطنجة
23	رئيس مصلحة كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بطنجة

